مؤتمر "إشكالات عن المعتقلين في سوريا" : لمعاملتهم كما المحرّرين من السجون الإسرائيلية

النهار...ب. ع.

استذكرت "جمعية المعتقلين اللبنانيين المحررين من السجون السورية" ومركز "امم للتوثيق والابحاث" غداة ذكرى الاجتياح السوري في 13 تشرين 1990، المعتقلين اللبنانيين المنسيين في السجون السورية تحت عنوان "مطارحات في الاشكالات القانونية والقضائية" المتصلة بهذه القضية، فكانت ندوة ومداخلات ابرزها لأمين سر "تكتل التغيير والاصلاح" النائب ابرهيم كنعان الذي اعتبر ان "لا بد من معاملة المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية كما عومل المعتقلون المحررون من السجون الاسرائيلية".

الندوة عقدت في أوتيل "ريفييرا" بدعم من "معهد العلاقات الخارجية الالماني" وفي حضور جمع من المؤسسات المعنية بقضية المعتقلين في سوريا، واستهلت بتقديم لمدير مركز "أمم" لقمان سليم الذي اعتبر قضية المعتقلين "الالتباس التاريخي الاكبر في العلاقات اللبنانية – السورية"، داعياً الى "التفكير في ما يمكن القيام به بعد كل ما جرى".

وتلاه مدير "جمعية المعتقلين" علي ابو دهن متحدثاً "عن شقين في القضية الوطنية والانسانية بامتياز، يتمثل الاول بمأساة المعتقلين في ذاتها واعدادهم واوضاعهم الصعبة وما يعانون مع عائلاتهم. والآخر في رفض الحكومات اللبنانية المتعاقبة التعامل بجدية مع هذا الملف". وكانت كلمة وجدانية لنقيب محامي الشمال ميشال خوري حيث تسجل اعلى نسبة من المعتقلين اللبنانيين.

اما الندوة الثانية فعالجت المفاهيم القانونية، فتحدث المحامي ماجد فياض عن أهمية التمييز لغوياً بين المفقود الذي لا يعرف مصيره ولا مكان وجوده والمخفي قسراً الذي خطف واجبر على الاختفاء". وعرض بإسهاب لملاحظاته على القانون 2001 الذي اقر في 2 آب من ذلك العام وتم تعديله في 17 آب من السنة نفسها "ليبقى صيغة قانونية منتقصة في ضمانها للحريات لجهة مدة التوقيف واصول الاحتجاز".

وذكّر النائب كنعان بأن موضوع المعتقلين هو "فوق الاصطفافات السياسية ويبلغ مرتبة القضية الوطنية سواء اكان الاعتقال من جهة صديقة ام عدوة". وتحدث عن الاقتراحات التي تقدمت بها الكتل النيابية لمعالجة هذا الموضوع، مشيراً الى "اهمية التمييز بين المفقود والمخفي قسراً وضرورة الاستعانة بالاجهزة والقوى الامنية. واكد ان مشروع تعويض المعتقلين المحررين من السجون السورية موجود في ادراج مجلس النواب وسيندرج بصفة معجل مكرر في اول جلسة تشريعية (...). وعرض لقضية الضباط والعسكريين المصروفين "ظلماً من مؤسسات الدولة بعد الاجتياح السوري في 13 تشرين الاول 1990". وكذلك "الذين لم يعترف بهم شهداء ولا جرحى ومعوقين ولم تصرف لهم اي تعويضات، وجرى اكراه المئات لا بل الآلاف على الاستقالة من مؤسسات الدولة بسبب ولاءاتهم السياسية المعارضة للنظام الذي قام بعد 13 تشرين". واكد ان "احد الشروط الموضوعة للعودة الى مجلس النواب هو ادراج موضوع تعويضات المعتقلين في سوريا في جدول اعمال المجلس". وشددت التوصيات على ضرورة اهتمام الدولة بهذا الملف.